



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The impact of monetary policy on the risk of non-performing loans in the Iraqi economy

Haider Mohammed Khairi*, Ahmad Hussein Battal

College of Administration and Economics/University of Anbar

Keywords:

Monetary policy, risk of non-performing loans

ARTICLE INFO

Article history:

Received	22 Jul. 2025
Received in revised form	03 Aug. 2025
Accepted	07 Aug. 2025
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Haider Mohammed Khairi

College of Administration and
Economics/University of Anbar



Abstract: Monetary policy is a set of measures that the central bank controls through its quantitative tools when pursuing an expansionary or contractionary policy. These tools have implications on the risk of non-performing loans and the complex relationship between them. The use of policy tools incorrectly may reflect on the risk of non-performing loans and its rise and thus expose banks to financial losses.

The research issue lies in the fact that the risk of non-performing loans is greatly influenced by monetary policy decisions through its tools in following an expansionary or contractionary policy and thus this is reflected on increasing risks, increasing instability and the possibility of incurring financial losses for banks, so the importance of the research can understand the relationship between monetary policy tools and the risk of non-performing loans and thus is important to achieve stability and avoid financial losses as it aims to analyse how different monetary tools affect the risk of non-performing loans using the standard Dynamic Least Squares (DOLS) method and identify the tools that mitigate or

The research reached a set of conclusions, the most important of which are: proving the research hypothesis that monetary policy instruments significantly affect the risk of non-performing loans because some policy instruments negatively and positively affect the risk of non-performing loans, the existence of an inverse relationship between the policy rate and open market operations with non-performing loans, that is, an increase in the policy rate and operations reduces the risk of non-performing loans, and the existence of a direct relationship between mandatory reserves and the official exchange rate with non-performing loans, that is, increases in the reserve and exchange rate increase the risk of non-performing loans.

The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is to employ monetary policy tools in a balanced and coherent manner, taking into account the side effects of each tool on the indicators of the banking system's safety and stability.

أثر السياسة النقدية على مخاطر القروض المتعثرة في الاقتصاد العراقي

احمد حسين بتال

حيدر محمد خيرى

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الانبار

المستخلص

تعد السياسة النقدية مجموعة الاجراءات التي يتحكم بيها البنك المركزي من خلال أدواتها الكمية وذلك عند اتباعها سياسة توسعية أو انكماشية إن لهذه الأدوات انعكاسات على مخاطر القروض المتعثرة والعلاقة المعقدة بينهم أن استخدام أدوات السياسة بصورة غير صحيحة قد ينعكس على مخاطر القروض المتعثرة وارتفاعها ومن ثم تعرض المصارف إلى خسائر مالية.

تكمن مشكلة البحث في أن مخاطر القروض المتعثرة تتأثر بشكل كبير بقرارات المتعقلة بالسياسة النقدية من خلال ادواتها في اتباع سياسة توسعية أم انكماشية ومن ثم هذا ينعكس على زيادة المخاطر وزيادة عدم الاستقرار واحتمالية تكبد خسائر مالية للمصارف، لذلك تمكن أهمية البحث في فهم العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومخاطر القروض المتعثرة ومن ثم تعد مهم لتحقيق الاستقرار وتجنب الخسائر المالية كما يهدف إلى تحليل كيفية تأثير الأدوات النقدية المختلفة على مخاطر القروض المتعثرة باستخدام الطريقة القياسية المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وتحديد الأدوات التي تُخفف أو تُفاقم مخاطر القروض المتعثرة وتقديم الحلول لذلك كما افترض أنه هنالك تأثير معنوي لأدوات السياسة النقدية على مخاطر القروض المتعثرة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، اثبات فرضية البحث التي تنص على أن أدوات السياسة النقدية تؤثر بشكل معنوي على مخاطر القروض المتعثرة وذلك لأن بعض أدوات السياسة تؤثر بشكل سلبي وايجابي على مخاطر القروض المتعثرة، وجودة علاقة عكسية بين سعر السياسة وعمليات السوق المفتوحة مع القروض المتعثرة أي زيادة في سعر السياسة والعمليات تقلل من مخاطر القروض المتعثرة، ووجود علاقة طردية بين الاحتياطي الاالزامي وسعر الصرف الرسمي مع القروض المتعثرة أي إن زياد الاحتياطي وسعر الصرف تزيد من مخاطر القروض المتعثرة.

اختتم البحث بمجموعة توصيات أهمها، العمل على توظيف أدوات السياسة النقدية بشكل متوازن ومتربط، مع مراعاة الآثار الجانبية لكل أداة على مؤشرات سلامة الجهاز المصرفي والحفاظ على استقراره.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، مخاطر القروض المتعثرة

أولاً. المقدمة

تعد السياسة النقدية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال أدواتها الكمية لكن لهذه الأدوات آثار جانبية على مخاطر القروض المتعثرة فقد يؤدي استخدامها لتحقيق هدف خاص بها ولكن قد ينعكس هذا على مخاطر القروض المتعثرة وبالتالي عدم استقرار القطاع المصرفي وتكبد خسائر مالية، يسلط البحث الضوء على مخاطر القروض المتعثرة في الاقتصاد العراقي وكيف يمكن لأدوات السياسة النقدية أن تؤثر فيها في الزيادة أو النقصان وكيف تسهم أدوات السياسة النقدية في زيادة أو تخفيف مخاطر القروض المتعثرة من خلال القنوات

النقدية المختلفة، تكمن أهمية البحث في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال فهم العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والمخاطر القروض المتعثرة المرتبطة بالقطاع المصرفي وهذا الفهم يدعم عملية اتخاذ القرار ويقلل من المخاطر المالية، ويسعى إلى تقديم الحلول من أجل أن تتوافق إجراءات السياسة النقدية مع مخاطر القروض المتعثرة من أجل الاستقرار المصرفي والتقليل من إحداث اضطرابات في النظام المالي.

مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

❖ تتمثل إشكالية البحث في مخاطر القروض المتعثرة المرتبطة بالاقتصاد العراقي، التي قد تتأثر بشكل كبير بالإجراءات المتبعة في السياسة النقدية خلال ادواتها سواء كانت تلك السياسة توسعية أو انكماشية إن هذا التأثير ينعكس بدوره على زيادة المخاطر القروض المتعثرة وعدم استقرار الاقتصاد مما قد يؤدي إلى خسائر مالية جسيمة أو حتى إفلاس بعض المؤسسات المصرفية.

أسئلة البحث:

1. ما هي طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الكمية ومخاطر القروض المتعثرة في العراق؟
2. ماهي الأدوات ذات الفعالية الأكثر تأثيراً في زيادة أو تقليل مخاطر القروض؟
3. كيف تسهم أدوات السياسة النقدية في زيادة أو تخفيف مخاطر القروض المتعثرة من خلال القنوات النقدية المختلفة؟

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال فهم العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والمخاطر القروض المتعثرة المرتبطة بالقطاع المصرفي وهذا الفهم يدعم عملية اتخاذ القرار ويقلل من المخاطر المالية كما يساهم البحث في تحليل التحديات الاقتصادية المحلية ويعزز الشفافية والثقة في النظام المصرفي واستكشاف كيفية تأثير أدوات السياسة النقدية على استقرار القطاع المصرفي فضلاً عن تقديم حلول للحد من هذه المخاطر وتحديد الأدوات التي تزيد أو تقلل من المخاطر القروض المتعثرة.

أهداف البحث: معرفة مدى تأثير ادوات السياسة النقدية على مخاطر القروض المتعثرة في العراق خلال المدة (2004-2024) كما يهدف البحث إلى إثراء الفهم النظري والتطبيقي لكيفية تفاعل أدوات السياسة النقدية مع مخاطر القروض المتعثرة، مع التركيز على تصميم سياسات نقدية فعالة وتقلل من المخاطر الائتمانية وتحسن جودة محفظة القروض في ظل عدم الاستقرار المالي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الأساسية مفادها الآتي:

- ❖ يوجد تأثير معنوي لأدوات السياسة النقدية على مؤشر القروض المتعثرة للمدة 2004-2024.

الدراسات السابقة

1. دراسة (قموزة وآخرون، 2024): قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاسهما على قيمة المنشأة المصرفية

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على كل من الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة المصرفية، توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة من خلال تأثيرها على قدرة عملاء المصرف على سداد قروضهم وهو ما ينعكس على جودة المحفظة الائتمانية للمصرف.

2. دراسة (ميهو وآخرون، 2024): الآثار غير المتماثلة لانتقال السياسة النقدية على قناة المخاطرة في العراق.

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثيرات السياسة النقدية على مخاطر المصارف العراقية مع التركيز على ديونها تستخدم الدراسة منهجية NARDL لفهم العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والمخاطر المصرفية على المدى القصير والطويل، لم تكشف الدراسة عن وجود علاقة طويلة الأمد بين السياسة النقدية وقناة المخاطرة للمصارف في العراق كما أظهرت تأثيرات غير متكافئة لمتطلبات الاحتياطي النقدي وصددمات المعروض النقدي على الدين المصرفي بينما كانت تأثيرات صدمات أسعار الفائدة متساوية على الدين المصرفي.

3. دراسة (حسين، 2015) أثر السياسة النقدية على حجم المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي المصري.

توضح العلاقة بين إدارة السياسة النقدية وحجم المخاطر المصرفية ودعم صانعي القرار في تحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وجود علاقة بين أدوات السياسة النقدية والقروض المتعثرة فزيادة سعر الفائدة وسعر الصرف تؤدي إلى زيادة مخاطر القروض المتعثرة أم خفض الاحتياطي الإلزامي وشراء أوراق مالية يقلل من مخاطر القروض المتعثرة.

4. دراسة (David & Leonardo & Yener, 2010)

Does monetary policy affect bank risk-taking

تهدف الدراسة إلى بيان وجود قناة المخاطرة متمثل بأسعار الفائدة تؤثر على استقرار المصارف وتحديد العوامل التي تعزز أو تخفف هذا التأثير بهدف تحسين الاستقرار المالي على المدى الطويل، توصلت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار الفائدة على المدى الطويل زاد من مخاطر المصارف من خلال تأثيرها على التقييمات والأرباح والتدفقات النقدية كما نجد أن انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل لفترات طويلة ساهم في زيادة مخاطر القروض المتعثرة. **هيكلية الدراسة:** من أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته تم تقسيم البحث على أولاً المقدمة، ثانياً الإطار النظري للسياسة النقدية والقروض المتعثرة، ثالثاً الجانب التحليلي رابعاً الجانب القياسي خامساً الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً. الإطار النظري للسياسة النقدية والقروض المتعثرة

1-1 مفهوم السياسة: تعد السياسة النقدية إلى جانب سياسات أخرى مثل السياسة التجارية، والسياسة المالية، وسياسة التسعير مكوناً أساسياً من الاستراتيجيات الاقتصادية العامة التي تعتمد عليها الدولة تهدف هذه السياسات إلى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل فقد عرفت السياسة النقدية بأنها عملية الإشراف على المعروض النقدي لدولة ما لإكمال أهداف محددة مثل كبح التضخم أو لتحقيق التوظيف الكامل (خلف، 2019: 37) وتعرف أيضاً بأنها "الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لإدارة عرض النقود وأسعار الفائدة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية فإذا كانت السلطات النقدية تسعى لزيادة الطلب الكلي من أجل رفع مستويات الدخل والعمالة فإنها تقوم بذلك من خلال زيادة العرض الاسمي للنقود أما إذا أرادت تقليل الطلب الكلي فإنها تلجأ إلى خفض هذا العرض (الرفيعي، 2007: 89).

1-2 أهداف السياسة النقدية: تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول فالدول المتقدمة تركز على استقرار الأسعار واستهداف التضخم والدول النامية تعمل على استقرار سعر الصرف وتعزيز تنافسية

المنتجات والاستثمارات وتهدف السياسة النقدية بشكل رئيس إلى تحقيق استقرار سعري يعزز النمو الاقتصادي ويحافظ على قيمة العملة عبر أهداف وسطى كالمجاميع النقدية وأسعار الفائدة المتوسطة وأهداف تشغيلية كالاحتياطيات الفائضة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل) مع استهداف مستوى تضخم مستدام بدلا من خفض الأسعار مطلقا سيتم توضيح أهداف السياسة النقدية في الآتي:
(التميمي والجبوري، 2022: 468) (البياتي وسماره، 2013: 241):

1. **استقرار المستوى العام للأسعار:** تعد المحافظة على استقرار المستوى العام من أبرز العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، إذ تهدف إلى مواجهة التغيرات في الأسعار العامة نظرا لتأثيرها المباشر على قيمة العملة وأثارها السلبية على الدخل والثروات وتخصيص الموارد بين القطاعات الإنتاجية وأداء الاقتصاد كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليص الدخل الحقيقي للأفراد ذوي الدخل الثابت وإفادة رجال الأعمال، لذا يعد الاستقرار عاملا حيويا لمعالجة هذه الاختلالات ويمكن تحقيقه عبر سياسة نقدية انتمانية مدروسة تراعي الظروف الاقتصادية والأهداف المرجوة لضمان استقرار الأسعار العامة.

2. **تحقيق النمو الاقتصادي:** يعد النمو الاقتصادي الهدف الأساسي للسياسة النقدية، إذ يقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنوات السابقة ويتم تحقيقه عبر تأثير البنك المركزي على احتياطات المصارف التجارية وقدرتها على خلق الائتمان، إذ تسهم السياسة التوسعية في الحفاظ على انخفاض سعر الفائدة، مما يحفز الطلب على الائتمان ويعزز الاستثمار إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي.

3. **تحقيق الاستخدام الكامل:** تعد حالة الاستخدام الكامل هدفاً لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات المجتمع وتمارس السياسة النقدية دورا محوريا في الوصول إليها عبر تعزيز الطلب الكلي من خلال سياسة توسعية تزيد المعروض النقدي، وتخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار مما يسهم في تقليل البطالة وزيادة الإنتاج، مع ضرورة الحرص على تجنب الضغوط التضخمية التي قد تعيق تحقيق هذه الحالة.

4. **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** تمارس السياسة النقدية دورا محوريا في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات عبر رفع أسعار الفائدة لجذب الاستثمارات الأجنبية واعتماد نظام صرف ملائم لتعزيز الصادرات وتقليل الواردات كخفض سعر الصرف ويتحقق فائض ميزان المدفوعات عندما تتجاوز إيرادات الدولة من العملة الأجنبية مدفوعاتها، بينما يُغطى العجز عبر سحب الاحتياطيات الأجنبية أو بيع الأصول أو الاقتراض أو الحصول على منح تتدخل السلطات النقدية لتقليل الإنفاق المحلي عبر تقييد الائتمان المصرفي، مما يحد من الواردات أو يجبر الوحدات الاقتصادية على استعادة رؤوس أموالها من الاستثمارات الخارجية قصيرة أو طويلة الأجل) وتقليل سيولتها.

5. **استقرار أسعار الصرف:** يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي تبادل بها عملة دولة مقابل أخرى ويعكس عدد وحدات العملة المحلية التي تعادل وحدة من العملة الأجنبية (المعالي وآخرون، 2018: 165) ويعد مؤشرا حيويا للأوضاع الاقتصادية إذ تتدخل السلطات النقدية لضبطه وتحقيق التوازن الاقتصادي كما تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي، ويرتبط استقراره باستقرار الأسعار المحلية وتلعب السياسة النقدية دورا محوريا في هذا السياق عبر إدارة السياسة الائتمانية، إذ يؤثر حجم الائتمان على استقرار الأسعار وسعر الصرف، وهو أمر بالغ الأهمية في الدول المعتمدة على التجارة الخارجية (الجبوري، 2010: 35).

6. **تحقيق الاستقرار المالي:** يعد الاستقرار المالي من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، التي تسعى لتحقيقه عبر أدواتها مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي، بهدف حماية القطاع المصرفي والنظام المالي من مخاطر الأزمات المالية والتخلف عن السداد وانخفاض السيولة وتساهم هذه الأدوات في تخفيف الأزمات التي قد تصيب القطاع المصرفي، وتوضيح أهداف السياسة النقدية في الحفاظ على التوازن المالي والاقتصادي (Glenn, 2008: 480).

1-3. **أدوات السياسة النقدية:** تعد أدوات السياسة النقدية وسيلة يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الائتمان المصرفي وتكاليفه والمعرض النقدي وذلك عبر تعديل كمية الاحتياطيات النقدية في النظام المصرفي إذ تبدأ هذه التأثيرات من المصارف التجارية التي تعيد توجيه الائتمان المتاح وتقسم الأدوات على نوعين: أدوات كمية عامة / غير مباشرة، التي تؤثر على حجم المال والائتمان من خلال آليات مثل سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي وسعر الصرف، وأدوات نوعية (خاصة مباشرة) التي تستهدف نوع الائتمان واتجاهاته بدلاً من حجمه، مثل فرض ضوابط على نسب التمويل أو تقييد أنواع محددة من القروض لضبط هيكل الائتمان في الاقتصاد.

1. **سعر إعادة الخصم (سعر السياسة):** يعد سعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل خصم الكمبيالات وأوراق مالية أخرى لضمان القروض الممنوحة ويستخدم كأداة للسياسة النقدية لتحقيق توازن أسعار الفائدة واستقرار الأرباح من الاحتياطيات بالعملة الأجنبية كما يعتمد البنك المركزي على تعديل هذا السعر لتأثيره على حجم القروض والاحتياطيات والأساس النقدي مما ينعكس على عرض النقد لمعالجة الانكماش أو التضخم في السياسة التوسعية، يخفض البنك سعر إعادة الخصم لتحفيز الاقتراض وزيادة الائتمان، ما يرفع عرض النقد ويخفض أسعار الفائدة فينشط الاستثمار وتزداد أرباح المصارف أما في السياسة الانكماشية، يُرفع السعر لتقليل الاقتراض ما يؤدي إلى تراجع عرض النقد وارتفاع أسعار الفائدة لاحتواء الضغوط التضخمية (الافندي 2018: 490) (عبد الهادي وعباس، 2022: 233).

2. **عمليات السوق المفتوحة:** تعد عمليات السوق المفتوحة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية لتعديل احتياطيات المصارف التجارية، حيث تؤثر على حجم القروض والائتمان المقدم وفقاً للظروف الاقتصادية فعند شراء البنك المركزي للأوراق المالية، يزيد من السيولة لدى المصارف (سياسة توسعية) بينما يؤدي بيع الأوراق المالية إلى تقليل موجوداتها النقدية (سياسة انكماشية) وتعتمد فعالية هذه الأداة على توفر أسواق مالية متطورة تحتوي على تنوع في الأوراق المالية كالأسمه والسندات في الدول النامية ذات الأسواق المحدودة، قد تؤدي هذه العمليات إلى تقلبات في أسعار الأوراق المالية، مما يهدد استقرار المصارف ويضعف الثقة في هذه الأدوات (الشمري، 2018: 77) (الطاهر والخليل، 2004: 331).

3. **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعد نسبة الاحتياطي الإلزامي من الأدوات الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على قدرة المصارف التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع إذ يحدد البنك المركزي نسبة معينة من إجمالي الودائع يجب الاحتفاظ بها كاحتياطي قانوني مما يؤثر على عرض النقد والائتمان إن انخفاض هذه النسبة يزيد قدرة المصارف على منح القروض وتوسيع عرض النقد مما قد يؤدي إلى التضخم، بينما ارتفاعها يحد من الائتمان ويسبب انكماشاً وتستخدم هذه الأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية وضمان استقرار النظام المالي (إدريس، 2021: 19) كما توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي وقدرة المصارف على الإقراض حيث تزداد القدرة مع انخفاض النسبة وتقل مع ارتفاعها، وتتفاوت النسبة حسب آجال الودائع أعلى للودائع تحت الطلب مقارنة بالودائع الثابتة أو

التوفيرية أن الهدف الأصلي للاحتياطي القانوني حماية المودعين، لكنه أصبح الآن أداة رئيسية لضبط قدرة المصارف على خلق الائتمان (مرسي، 2017: 496).

4-1. مفهوم المخاطر المصرفية: أدت التطورات السريعة في العمل المصرفي والتكنولوجيا إلى ظهور منتجات وخدمات جديدة وزيادة الأنشطة المصرفية ولكن القطاع المصرفي يواجه مخاطر متنوعة تتفاوت حسب نوع وحجم الأنشطة إذ يمتلك كل مصرف مستوى خاصاً من المخاطر يعتمد على طبيعة عمله مما يجعل القدرة على التكيف مع هذه المخاطر سمة أساسية لاستمرارية نشاطه وتختلف تعريفات المخاطرة بين الباحثين، حيث ركز كل منها على جوانب مختلفة تعكس رؤية معرفها وتستعرض هذه التعريفات لفهم مفهوم المخاطر من زوايا متعددة:

تعرف المخاطر المصرفية بأنها المخاطر التي تواجهها المصارف نتيجة لممارستها أنشطتها يمكن أن تؤثر هذه المخاطر على البيانات المالية، لذا فإن تقديم الإدارة لتوضيحات كافية من خلال إدارة تلك المخاطر والعمليات المصرفية ذات الصلة، فضلاً عن سبل الرقابة سيساهم في جعل تلك البيانات أكثر وضوحاً ودقة (الشمراي، 2024: 372) كما تعكس المخاطرة عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، إذ تفضل كل مؤسسة أو بنك التدفقات النقدية المضمونة على تلك غير المضمونة (فريخ وبنال، 2023: 104) وتعرف المخاطرة عموماً بأنها احتمال حدوث نتائج غير مرضية، كما إن لها معانٍ متعددة تختلف باختلاف مجالات التطبيق، وتعد المخاطرة كل ما يتعلق بفرص أو ظروف وقوع أحداث أو أمور غير مرغوبة كما تعرف المخاطرة بأنها أحداث غير مرئية وغير مرغوبة قد تحدث في المستقبل (ال شبيب، 2012: 156).

5-1. مخاطر القروض المتعثرة: هي أحد أنواع المخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي والتي تعرضه لخسائر مالية عند ارتفاع نسبة هذه القروض وتمثل القروض أو الالتزامات المالية التي لم يتم سدادها في الموعد المتفق عليه بين المقرض مثل المصارف أو المؤسسات المالية والمقرض الذي قد يكون فرداً أو شركة أو جهة حكومية وفقاً لمعايير البنك المركزي العراقي وتعد القروض المتعثرة إذا تجاوزت فترة التأخير 90 يوماً متواصلة دون سداد أي جزء من المبلغ الأصلي أو الفوائد المستحقة يعد هذا المؤشر رئيسياً وذلك لأنه يعكس سلامة القطاع المصرفي ومخاطر الائتمان (عبدالجبار وسعيد، 2016: 375).

6-1. علاقة السياسة النقدية على مخاطر القروض المتعثرة: تعد العلاقة متشابكة بين السياسة النقدية ومخاطر القروض المتعثرة وتأثيراتها الكبيرة على الاستقرار الاقتصادي والنمو تنفذ السياسة النقدية بواسطة البنوك المركزية من خلال التحكم في أسعار الفائدة والمعرض النقدي لتحقيق أهداف مثل السيطرة على التضخم وإدارة العمالة واستقرار العملة وتمارس هذه السياسة دوراً أساسياً في التأثير على القطاع المصرفي الذي يعد وسيطاً حيوياً في النظام المالي ويشكل قناة رئيسية لنقل تأثيرات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي (Adrian & Liang, 2018: 85)، كما تتعرض المصارف لمخاطر متعددة منها مخاطر الائتمان والتي تتأثر بقرارات السياسة النقدية أن تغيير أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي يؤثر على تكلفة الاقتراض والإقراض حيث يمكن أن يؤدي خفض الفائدة إلى زيادة الإقراض ولكن قد يشجع أيضاً المصارف التجارية على اتخاذ مخاطر مفرطة وتعرف هذه الظاهرة بـ "قناة المخاطرة" في السياسة النقدية مما يبرز الحاجة إلى توازن بين تحفيز النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي (Mishkin, 2007: 85) أما عند رفع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة الاقتراض مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التخلف عن السداد والقروض المتعثرة وزيادة مخاطر الائتمان (Borio, 2014: 6).

يعد سعر الفائدة احد القنوات الناقلة لأثر السياسة النقدية على مخاطر القروض المتعثرة إذ تؤثر التغييرات في سعر الفائدة مثل سعر إعادة الخصم، على تكلفة الاقتراض وتوافر الائتمان فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة تزداد تكلفة الاقتراض بالنسبة للمصارف مما يحد من قدرتها على تقديم القروض ويقلل من حجم المحفظة الائتمانية (الرفيعي، 2022: 278) وهذا يؤدي إلى تقليل مخاطر التخلف عن السداد والقروض المتعثرة (مخاطر الائتمان) نتيجة لتشدّد معايير الإقراض، لكنه قد يؤثر سلباً على أرباح المصارف بسبب تراجع النشاط الائتماني، في المقابل، قد يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تحفيز الإقراض لكنه يزيد من احتمالية منح قروض عالية المخاطر وهذا يزيد من مخاطر القروض المتعثرة خاصة في ظل ضعف آليات تقييم الجدارة الائتمانية كما أن هنالك علاقة عكسية بين سعر الخصم والسيولة المصرفية تؤثر على قدرة المصارف على تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر (Hatim, 2015: 16).

ثالثاً. الجانب التحليلي:

تحليل علاقة أدوات السياسة النقدية مع مخاطر القروض المتعثرة للمدة (2004-2024)

جدول (1): علاقة أدوات السياسة النقدية مع القروض المتعثرة

المؤشر السنوات	الاحتياطي الالزامي (مليون دينار) (1)	سعر السياسة (2)	عمليات السوق المفتوحة (مليون دينار) (3)	سعر الصرف الرسمي (4)	القروض المتعثرة (مليون دينار) (5)
2004	1604537	6	16460	1460	90704
2005	2965526	7	21063	1474	98068
2006	4078106	16	29175	1391	137337
2007	1084441	20	42680	1217	182085
2008	19993802	15	71369	1172	219439
2009	9416761	8.83	56992	1170	238667
2010	7155093	6.25	77171	1170	274477
2011	7814853	6	90798	1170	459305
2012	8624023	6	105649	1166	497870
2013	9626882	6	117678	1166	1994459
2014	10576103	6	101978	1166	2361133
2015	945122	6	76754	1182	3079653
2016	8707551	4.33	59177	1182	3346490
2017	6505171	4	82555	1182	4340568
2018	1040966	4	99362	1182	4862730
2019	9580388	4	109976	1182	4147527
2020	9193395	4	74810	1304	4450990
2021	11014941	4	92393	1450	4668546
2022	12803677	4	83601	1450	4355587
2023	18644851	4	87997	1300	4337549
2024	20886523	7.14	90969	1300	5247620

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، المؤشرات النقدية والتقارير الاقتصادية للمدة (2004-2024).

تشير البيانات في الجدول رقم (1) العامود رقم (1) (5) العلاقة بين الاحتياطي الإلزامي والديون المتأخرة في العراق تغيرات ملحوظة خلال الأزمات الاقتصادية إذ ارتفع الاحتياطي من 1604537 مليون دينار في 2004 إلى 20886523 مليون دينار في 2024 بينما زادت الديون المتأخرة من 90704 مليون دينار إلى 5247620 مليون دينار تأثرت هذه التغيرات بأزمات مثل غزو 2003 والأزمة المالية 2008، إذ بلغ الاحتياطي 19993802 مليون دينار في 2008 والديون 219439 مليون دينار بين عام 2010-2015 انخفض الاحتياطي إلى 6505171 مليون دينار في 2017 بسبب تراجع أسعار النفط بينما ارتفعت الديون إلى 4340568 مليون دينار استمر هذا التراجع في الديون إلى 4355587 مليون دينار في 2022 مع استقرار الاحتياطي لكن جائحة كورونا عام 2019 أدت إلى ارتفاعها إلى 4450990 مليون دينار بالنسبة من عام 2022 إلى 2024، ارتفع الاحتياطي إلى 20886523 مليون دينار والديون إلى 5247620 مليون دينار مما يعكس تأثير التضخم وانهايار العملة تشير هذه التغيرات إلى أن العلاقة طردية بين الاحتياطي والديون تتأثر بعوامل خارجية مما يستدعي إصلاحات في السياسات النقدية وتحسين إدارة المخاطر لضمان الاستقرار المالي، كما تبين البيانات في العامود رقم (2) و(5) العلاقة بين سعر السياسة والديون المتأخرة في العراق تظهر تغيرات ملحوظة خلال فترات الأزمات الاقتصادية حيث ارتفع سعر السياسة من 6% في 2004 إلى 7.14% في 2024 بينما زادت الديون المتأخرة من (90704) مليون دينار في 2004 إلى (5247620) مليون دينار في 2024 مع تباينات كبيرة خلال السنوات خلال الفترة (2004-2009) شهدت الديون زيادة ملحوظة بسبب أزمة 2008 المالية وانهايار أسعار النفط مع تقلب في سعر السياسة بين 6% و20%، مما أدى إلى تأثيرات متضاربة على الديون في الفترة (2010-2015) استقر سعر السياسة عند 6% ولكن الديون ارتفعت بشكل حاد إلى (3079653) مليون دينار بسبب تراجع الاقتصاد وزيادة الاقتراض غير المدروس خلال الفترة (2016-2021) انخفض سعر السياسة إلى 4%، لكن الديون تراجعت نسبيا إلى (4668546) مليون دينار رغم تأثيرات جائحة كورونا وانهايار العملة وفي الفترة (2022-2024) ارتفع سعر السياسة إلى 7.14% لكن الديون بلغت ذروتها في 2024 بـ (5247620) مليون دينار بسبب أزمات الحرب الروسية الأوكرانية والتعقيدات الاقتصادية تظهر البيانات أن العلاقة بين سعر السياسة والديون عكسية إذ تؤثر الأزمات الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط، التضخم، والصراعات بشكل أكبر من تأثير سعر الفائدة، وتظهر البيانات في العامود رقم (3) و(5) أن هناك علاقة بين عمليات السوق المفتوحة والديون المتأخرة في العراق خلال الفترة (2004-2024) إذ ارتفعت العمليات من 16460 مليون دينار في 2004 إلى 90969 مليون دينار في 2024 بينما زادت الديون المتأخرة من 90704 مليون دينار في 2004 إلى 5247620 مليون دينار في 2024 مع تباينات كبيرة ناتجة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة (2004-2009) شهدت الديون زيادة ملحوظة بسبب أزمة 2008 المالية العالمية وتراجع أسعار النفط مع ارتفاع عمليات السوق المفتوحة إلى 71369 مليون دينار في عام 2008 لكنها فشلت في الحد من الديون بسبب تدهور الاقتصاد وانعدام الاستقرار الأمني في المدة (2010-2015) بلغت العمليات ذروتها في عام 2013 بـ 117678 مليون دينار لكن الديون ارتفعت إلى 3.08 مليون دينار بسبب زيادة الاقتراض غير المدروس، خلال المدة (2016-2021) انخفضت العمليات إلى 59177 مليون دينار في عام 2016 ثم ارتفعت إلى 109976 مليون دينار في عام 2019، لكن الديون استمرت في الزيادة إلى 4668546 مليون دينار رغم تراجع العمليات، نتيجة لتأثيرات جائحة كورونا وانهايار العملة، وفي المدة (2022-2024) استقرت العمليات حول بين 83601 إلى 90969 مليون دينار، بينما بلغت الديون 5247620 مليون دينار في 2024، رغم استقرار السياسات النقدية بسبب

الحرب الروسية الأوكرانية والاحتجاجات التي عمقت الأزمة، تظهر البيانات أن العلاقة بين العمليات والديون طردية حيث تأثرت الديون بالعوامل الخارجية مثل الأزمات السياسية والاقتصادية أكثر من تأثير العمليات النقدية وحدها، كما تشير البيانات في العمود رقم (4) و(5) أن هناك علاقة بين سعر الصرف الرسمي والديون المتأخرة في العراق خلال الفترة (2004-2024) حيث انخفض سعر الصرف من 1460 دينار / دولار في عام 2004 إلى 1300 دينار / دولار في عام 2024 بينما زادت الديون المتأخرة من 90704 مليون دينار في عام 2004 إلى 5247620 مليون دينار في عام 2024 مع تباينات كبيرة ناتجة عن الأزمات السياسية والاقتصادية مثل أزمة 2008 المالية العالمية تراجع أسعار النفط في عام 2014 و 2016 وتأثيرات جائحة كورونا في عام 2020، كما شهدت الديون زيادة ملحوظة رغم استقرار سعر الصرف عند 1,170 دينار من 2009 إلى 2011 مما يعكس تأثيرات الأزمات الخارجية مثل تراجع إيرادات النفط وعدم الاستقرار الأمني بعد الغزو الأمريكي في الفترة (2011-2016) استمر ارتفاع الديون إلى 3346490 مليون دينار في 2016 رغم تراجع سعر الصرف إلى 1,182 دينار مما يدل على أن التغيرات السياسية والاقتصادية كانت العامل الرئيسي في تفاقم الديون خلال المدة (2017-2021) بلغت الديون ذروتها في 2021 بـ 4147527 مليون دينار رغم استقرار سعر الصرف عند 1,450 دينار نتيجة تأثيرات الجائحة وانهيار العملة الذي زاد من تكلفة الديون المقومة بالدولار وفي المدة (2022-2024) استقر سعر الصرف عند 1,300 دينار لكن الديون بلغت 5247620 مليون دينار في 2024 بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والاحتجاجات الداخلية التي عمقت الأزمة الاقتصادية هذه التغيرات تظهر أن العلاقة بين سعر الصرف والديون المتأخرة علاقة عكسية إذ تأثرت الديون بالعوامل الخارجية مثل الأزمات السياسية والاقتصادية أكثر من تأثير سعر الصرف وحده، يمكن ملاحظة الشكل (3-13).

رابعاً. الجانب القياسي:

نتائج قياس أثر السياسة النقدية على مخاطر القروض المتعثرة في الاقتصاد العراقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS): تعد طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) من أحدث الأساليب المستخدمة لتحليل العينات الصغيرة وتقدير العلاقات التوازنية طويلة المدى في الأنظمة التي تحتوي على متغيرات غير ساكنة متكاملة، إذ طرحت من قبل فيليبس (1988) وتم تطويرها لاحقاً عبر إدخال تأخيرات (Lags) وتقديرات (Leads) للمتغير المستقل (X) بناءً على مقترحات سايكون (1992) وستوك وواتسون (1993) (Batool & Akbar, 2023: 34)، تعد هذه الطريقة بديلاً فعالاً للأساليب التقليدية مثل ARDL و VECM، خاصة في ظل مشكلات عدم التجانس أو الارتباط الذاتي، إذ تتميز DOLS في معالجة التحيز الناتج عن المتغيرات المهمة عبر تضمين تأخيرات زمنية في النموذج، مما يعزز دقة التقديرات كما تتميز تقديرات DOLS بكفاءة إحصائية عالية وتوزيع طبيعي حتى في العينات الصغيرة، مما يضمن موثوقية النتائج في تحليل العلاقات الاقتصادية المعقدة مقارنة بالأساليب التقليدية التي قد تنتج تقديرات متحيزة وغير ساكنة (Mark, 2003: 10).

توصيف المتغيرات: تعد مرحلة توصيف الانموذج القياسي أهم مرحلة في تشكيل الانموذج الاقتصادي لكونها مرحلة صعبة تتطلب تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يحتويها الانموذج القياسي إذ يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لوصف العلاقة الاقتصادية لمتغيرات البحث، باستعمال طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) والتي تتناسب مع طبيعة البيانات وحجم العينة محل البحث، لغرض بناء نموذج قياسي يوضح أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، علماً أنه تم تحديد متغيرات البحث والتي تتمثل بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة كما موضحة في الجدول

جدول (2): متغيرات النموذج القياسي

ت	اسم المتغير باللغة العربية	الرمز المستخدم	تصنيف المتغيرات	نوع العلاقة
1	القروض المتعثرة	Y5	تابع	----
2	الاحتياطي الإلزامي	X1	مستقل	طردية
3	سعر السياسة	X2	مستقل	عكسية
4	عمليات السوق المفتوحة	X3	مستقل	عكسية
5	سعر الصرف الرسمي	X4	مستقل	طردية

من اعداد الباحث.

اختبار فيليبس بيرون (PP): وللتأكد من أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وأنها ساكنة، سيتم استخدام اختبار فيليبس-بيرون.

جدول (3): اختبار فيليبس بيرون (PP).

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
		X1	X2	X3	X4	Y5
With Constant	t-Statistic	-1.524	-1.689	-2.228	-2.054	-0.031
	Prob.	0.516	0.433	0.198	0.264	0.952
		no	no	no	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.914	-2.401	-1.847	-2.052	-1.838
	Prob.	0.638	0.376	0.673	0.564	0.677
		no	no	no	no	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.532	-0.805	0.290	-0.658	1.857
	Prob.	0.829	0.364	0.767	0.429	0.984
		no	no	no	no	no
At First Difference						
		d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(Y5)
With Constant	t-Statistic	-3.507	-2.464	-3.673	-2.672	-3.365
	Prob.	0.010	0.128	0.006	0.084	0.015
		**	no	***	*	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.499	-2.424	-3.777	-2.877	-3.389
	Prob.	0.046	0.365	0.023	0.176	0.060
		**	no	**	no	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.400	-2.478	-3.596	-2.662	-2.787
	Prob.	0.001	0.014	0.001	0.008	0.006
		***	**	***	***	***

- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.13).

- (*), (**), (***) تدل على انها معنوية عند مستوى (10%, 5%, 1%).

- (NO) تشير الى انها غير معنوية.

تشير نتائج اختبار فيلبس بيرون (PP) في الجدول رقم (2) إلى ظهور جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الأصلي (At Level) باستثناء Y1 (جودة الموجودات) التي ظهرت ساكنة عند مستوى دلالة 5% لكن تصبح جميع المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول (At First Difference) أي إنها متكاملة من الرتبة [(1)] مما يعني قبول الفرضية البديلة (H) التي تقول: إن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول ورفض فرضية العدم (H₀) التي تقول: إن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند الفروق الأول.

تقدير أثر أدوات السياسة النقدية في القروض المتعثرة وفق أسلوب DOLS: سيتم من خلال طريقة (DOLS) بيان أثر المتغيرات المستقلة أدوات السياسة النقدية المتمثلة (X1: الاحتياطي الإلزامي، X2: سعر السياسة، X3: عمليات السوق المفتوحة، X4: سعر صرف النافذة) على المتغير التابع القروض المتعثرة (Y5)، هنالك ثلاث خطوات لهذا الطريقة منها ما يأتي:

اولا) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمعادلة القروض المتعثرة

الجدول رقم (4) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمعادلة القروض المتعثرة

Date: 06/27/25 Time: 18:25

Sample (adjusted): 2005Q2 2024Q1

Included observations: 76 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: Y5 X1 X2 X3 X4

Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.758828	160.1097	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.370841	52.01924	47.85613	0.0193
At most 2	0.160332	16.80297	29.79707	0.6546
At most 3	0.044581	3.522075	15.49471	0.9383
At most 4	0.000738	0.056088	3.841466	0.8128

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.758828	108.0905	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.370841	35.21627	27.58434	0.0043
At most 2	0.160332	13.28090	21.13162	0.4267
At most 3	0.044581	3.465987	14.26460	0.9109
At most 4	0.000738	0.056088	3.841466	0.8128

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الاصدار 13.

تشير نتائج الجدول رقم (4) وفق اختبار الأثر والقيمة العظمى على وجود معادلتين متكاملتين عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ($r=0$)، وقبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك أكبر من الصفر ($r=1$)، وهذا يدل على أن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع (القروض المتعثرة) والمتغيرات المستقلة (الاحتياطي الإلزامي، سعر السياسة، عمليات السوق المفتوحة، سعر الصرف الرسمي).

ثانياً. تقدير معادلة الديون المتأخرة وفق DOLS:

جدول (5): نتائج تقدير معادلة القروض المتعثرة وفق DOLS

Dependent Variable: Y5				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Date: 06/27/25 Time: 14:48				
Sample (adjusted): 2004Q4 2023Q3				
Included observations: 76 after adjustments				
No cointegrating equation deterministics				
Automatic leads and lags specification (lead=2 and lag=2 based on AIC criterion, max=2)				
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.255027	0.103342	2.467792	0.0169
X2	-0.574816	0.097903	-5.871253	0.0000
X3	-0.029355	0.012081	-2.429845	0.0186
X4	0.514668	0.140912	3.652405	0.0006
R-squared	0.859664	Mean dependent var		2.355400
Adjusted R-squared	0.797592	S.D. dependent var		1.900450
S.E. of regression	0.855009	Sum squared resid		38.01408
Long-run variance	2.155154			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الاصدار 13.

بناءً على نتائج نموذج (Y5) يمكن تقدير المعادلة

$$Y5 = 0.255027 X1 - 0.574816 X2 - 0.029355 X3 + 0.514668 X4$$

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى:

أولاً. يتبين أن الاحتياطي الإلزامي له تأثير طردي معنوي على الديون المتأخرة إذ إن زيادة الاحتياطي بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع الديون المتأخرة بمقدار (0.25) وحدة على المدى الطويل، تختلف هذه النتيجة عن دراسة (السعيد، 2020) ويُعزى هذا التأثير السلبي إلى تراجع السيولة المتاحة لدى

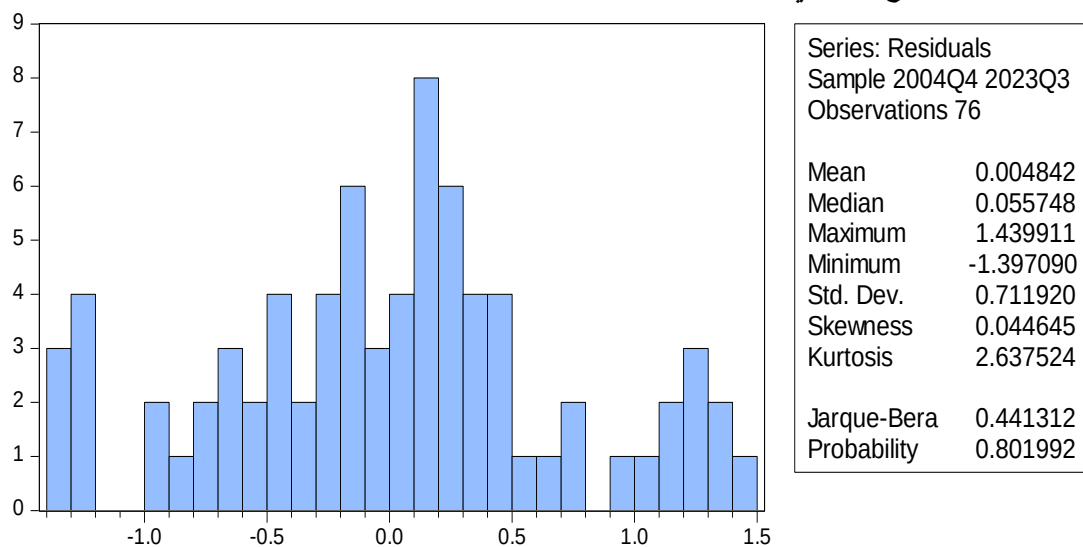
المصارف نتيجة حجز نسبة أكبر من أموالها لدى البنك المركزي ما يضعف قدرتها على تمويل القروض المتعثرة أو إعادة هيكلتها ومن ثم ترتفع المخاطر المصرفية المرتبطة بالديون. **ثانياً.** تُظهر النتائج أن سعر السياسة النقدية يؤثر بشكل (عكسي) معنوي على مؤشر الديون المتأخرة حيث أن زيادة سعر السياسة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الديون المتأخرة بمقدار (0.57) وحدة على المدى الطويل تختلف هذه النتيجة عن دراسة (السعيد، 2020 وفيصل، 2022) ويُفسر هذا الانخفاض بقدرة أسعار الفائدة المرتفعة على جذب المزيد من الودائع المصرفية ما يعزز التمويل الذاتي للمصارف ويمكنها من إعادة هيكلة أو تغطية القروض المتعثرة مما يساهم في خفض مخاطر التعثر الائتماني.

ثالثاً. تشير النتائج إلى أن عمليات السوق المفتوحة تؤثر أيضاً بشكل (عكسي) معنوي على الديون المتأخرة، حيث أن زيادة هذه العمليات بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الديون بمقدار (0.02) وحدة على المدى الطويل أن هذه النتيجة تتوافق مع دراسة (حسين، 2015) وذلك لأن قيام البنك المركزي بشراء الأصول من المصارف يعزز من السيولة المصرفية ويمنحها مرونة أكبر في إعادة جدولة القروض المتعثرة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.

رابعاً. يتضح أن سعر الصرف الرسمي يؤثر بشكل طردي معنوي على مؤشر الديون المتأخرة، إذ إن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع الديون المتأخرة بمقدار (0.51) وحدة على المدى الطويل تتوافق النتيجة مع دراسة (حسين، 2015) ويُعزى هذا الارتفاع إلى نقص السيولة بالدينار المحلي نتيجة ارتفاع الطلب على الدولار من قبل المصارف بهدف التحوط من تقلبات السوق ويؤدي ذلك إلى استنزاف الاحتياطيات وتراجع القدرة على منح قروض جديدة ما يزيد من مخاطر السيولة والائتمان في آن واحد.

أخيراً تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات المستقلة (الاحتياطي الإلزامي، سعر السياسة، سعر الصرف الرسمي، وعمليات السوق المفتوحة) تُفسر حوالي (85.9%) من التغيرات في مؤشر الديون المتأخرة، في حين تعود النسبة المتبقية (14.1%) إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

ثالثاً. اختبار التوزيع البواقي لمعادلة القروض المتعثرة



شكل (1): نتائج اختبار التوزيع البواقي لمعادلة القروض المتعثرة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الاصدار 13.

تشير نتائج اختبار توزيع البواقي في الشكل رقم (1) إلى أن قيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.80) هذه القيمة تتجاوز مستوى قبول المعنوية عادةً (5%)، مما يعني أننا نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على أن بواقي معادلة الديون المتأخرة تتوزع بشكل طبيعي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. اثبات فرضية البحث التي تنص على أن أدوات السياسة النقدية تؤثر بشكل معنوي على مخاطر القروض المتعثرة وذلك لأن بعض أدوات السياسة تؤثر بشكل سلبي وإيجابي على مخاطر القروض المتعثرة.
2. وجود علاقة عكسية بين سعر السياسة وعمليات السوق المفتوحة مع مخاطر القروض المتعثرة ومن ثم فإن زيادة سعر السياسة وعمليات السوق المفتوحة (الشراء) تؤدي بذلك لخفض مخاطر القروض المتعثرة.
3. وجودة علاقة طردية بين الاحتياطي الإلزامي وسعر الصرف الرسمي مع مخاطر القروض المتعثرة وهذا يعني زيادة الاحتياطي وسعر الصرف تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة مما يؤدي ارتفاع مخاطر تعثر القروض وعدم استقرار القطاع المصرفي.
4. أظهرت معظم أدوات السياسة النقدية علاقات عكسية وطردية مع مخاطر القروض المتعثرة، لكنها لم تكن ثابتة دائماً بسبب تأثير العوامل الخارجية مثل الأزمات السياسية (الحروب ضد الإرهاب والتضخم وتقلبات أسعار النفط والصحة (جائحة كورونا) فقد ساهم انخفاض سعر الصرف وزيادة الاحتياطي الإلزامي في تقليل القروض المتعثرة لكن هذه الفوائد تراجعت في فترات الأزمات.
5. أظهر التغيرات التي تحدث في أدوات السياسة النقدية لها انعكاسات على استقرار الاقتصاد العراقي والزيادة من حجم مخاطر القروض المتعثرة.

ثانياً. التوصيات:

1. العمل على توظيف أدوات السياسة النقدية بشكل متوازن ومتربط، مع مراعاة الآثار الجانبية لكل أداة على مؤشرات سلامة الجهاز المصرفي والحفاظ على استقراره.
2. مراعاة سعر الصرف الرسمي وذلك لأثاره السلبية على زيادة مخاطر القروض المتعثرة ومن ثم إضعاف الاستقرار المصرفي ورفع الخسائر المصرفية، لذلك يجب الانتباه لتقلبات هذا المتغير.
3. تتضمن الخطوات المقترحة تفعيل عمليات السوق المفتوحة كوسيلة رئيسية للتحكم في السيولة بدلاً من الاعتماد على أدوات مباشرة مثل تحديد أسعار الفائدة، كما يُقترح تطوير سوق ثانوي نشط للأوراق المالية الحكومية لتعزيز فعالية هذه العمليات.
4. تعزيز الشفافية والتواصل يتضمن إصدار تقارير دورية من البنك المركزي حول السياسة النقدية وتأثيراتها على القطاع المصرفي فضلاً عن عقد لقاءات منتظمة مع المصارف لشرح الآليات الجديدة مما يعزز الثقة ويقلل من المفاجآت السوقية والمخاطر المرتبة بها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. ال شبيب، دريد كامل (2012)، ادارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
2. ادريس، محمد (2021)، سلسلة كتيبات تعريفية موجة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 17، صندوق النقد العربي.
3. الافندي، محمد احمد (2018)، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان.
4. البياتي، طاهر فاضل وسماره، ميرال روي (2013)، النقود والبنوك والمتغيرات، الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
5. الجبوري، حميد حسن خلف مشعل (2010)، "الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق تحليل مقارن للمدة (2000 - 2008)"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
6. خلف، حميد حسن وعيسى، سعد صالح و ابراهيم، يعرب محمود (2019) "السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2003-2016" مجلة دنانير، المجلد (1) العدد (16)، الجامعة العراقية.
7. الرفيعي، افتخار محمد مناحي (2007) "اثر المضاعف النقدي في عرض النقود، العراق حالة دراسية للمدة (1975 - 1990)"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
8. الرفيعي، افتخار محمد مناحي (2022)، "السياسة النقدية اثرها في السيولة المصرفية في العراق"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية المجلد (2022) العدد (65).
9. الشمراني، ابتهاج علي سعيد (2024)، "تقييم دور اداة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف الكويتية"، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد (5) العدد (58).
10. الشمري، ابتهاج احمد عبد عون، الشمري، كمال كاظم جواد (2018) "تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي، العراق 2006_2016 انموذجا"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (16) العدد (15)، العراق.
11. الطاهر، عبد الله والخليل، موفق علي (2004)، "النقود والبنوك والمؤسسات المالية". ط1، مركز يزيد للنشر، عمان.
12. عبد الجبار، عبد الجبار هاني وسعيد، عفراء هادي (2016)، " اشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (22)، العدد (87)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
13. عبدالهادي، آية علاء الدين وعباس، صبحي حسون (2022)، "اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة 2004- 2020"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (20) العدد (73)، الجامعة المستنصرية.
14. مرسي، منال جابر (2017) "تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر للمدة 1990 2017" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (47) العدد (4) جامعة عين الشمس.

15. المعالي، على جابر عبد الحسين، وبلاو، حيدر حميد، وعبد، مقداد حاسم(2018)، "اثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للمدة (2000- 2014)", كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد (8) العدد (1)، العراق.
ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Adrian, Tobias., & Liang, Nellie. (2018). Monetary policy, financial conditions, and financial stability. International Journal of Central Banking.
2. Batool, K., & Akbar, M. (2023). Influence of Infrastructure Development with its Sub-sectors on Economic Growth in Selected Asian Countries: An Empirical Analysis using DOLS and FMOLS Approaches. Pakistan Journal of Humanities and Social Sciences, 11(2).
3. Borio, Claudio(2014) . "The financial cycle and macroeconomics: What have we learnt?." Journal of banking & finance.
4. Hatim, H. G. (2015). Monetary policy research in Iraq. Iraqi Economists Network.
5. Mark, C. N., & Sul, D. (2003). Cointegration Vector Estimation by Panel DOLS and Long-run Money Demand. Oxford Bulletin
6. Mishkin, Frederic S(2007). "The transmission mechanism and the role of asset prices in monetary policy."of Economics and Statistics, 65(5),.